العدالة الجندرية وبناء سوريا الجديدة:
نحو دمج الدور النسوي في التحول الدستوري والسياسي

بحث صادر عن قسم الدراسات والبحوث في منظمة GAV للإغاثة والتنمية

العدالة الجندرية وبناء سوريا الجديدة:
نحو دمج الدور النسوي في التحول الدستوري والسياسي

بحث صادر عن قسم الدراسات والبحوث في منظمة **GAV** للإغاثة والتنمية

حقوق النشر 2025 © قسم الدراسات والبحوث في منظمة **GAV** للإغاثة والتنمية

فهرس المحتويات:

1. الملخص التنفيذي .....
2. الخلفية والسياق .....
3. المنهجية .....
4. الإطار المفاهيمي - العدالة الجندرية كمدخل للشرعية السياسية .....
5. تحليل الواقع البنيوي للمشاركة النسوية .....
6. قراءة نقدية للإعلان الدستوري وقانون الانتخابات .....
7. العدالة الانتقالية من منظور جندري .....
8. بناء منظومة تمكينية ومؤسسات مراقبة .....
9. التجارب المقارنة والدروس المستفادة .....
10. خريطة طريق للعدالة الجندرية في سوريا الجديدة .....
11. الخاتمة .....

أولاً: الملخص التنفيذي

تتناول هذه الورقة واقع الدور النسوي في بناء سوريا الجديدة خلال المرحلة الانتقالية، مركزةً على التحديات البنيوية والسياسية والثقافية التي تواجه مشاركة النساء في صنع القرار، وصياغة الدستور، وإعادة بناء مؤسسات الدولة.

ترى الورقة أن تحقيق العدالة الجندرية ليس مجرد مطلب حقوقي، بل هو شرط أساسي لشرعية الدولة الجديدة، إذ لا يمكن لأي عقد اجتماعي أن يكتسب مصداقيته من دون تمثيل متوازن للنساء والمكونات المجتمعية المختلفة.

وتقترح الورقة حزمة من السياسات العملية تشمل: إصلاح القوانين الدستورية والانتخابية لضمان التمثيل النسوي، وتفعيل آليات العدالة الانتقالية الشاملة، وإنشاء مرصد وطني لمراقبة العنف السياسي ضد النساء، إضافة إلى تطوير برامج تمكين قانوني واقتصادي وإعلامي للنساء المرشحات.

تعتمد الورقة منهجًا تحليليًا مقارنًا يستند إلى التجارب الإقليمية (تونس، العراق، الأردن، ولبنان)، وتخلص إلى أن المسار النسوي في سوريا لا يمكن فصله عن مشروع التحول الديمقراطي الكامل الذي يضمن المشاركة والعدالة والمساءلة.

تطرح هذه الورقة سؤالاً محورياً: كيف يمكن أن يشكّل الدور النسوي رافعة حقيقية لبناء دولة ديمقراطية عادلة؟

إذ تجادل الورقة بأن العدالة الجندرية ليست مطلباً فئوياً، بل هي شرط وجودي لشرعية الدولة الجديدة، ورافعة لإعادة تأسيس مفهوم السلطة والمواطنة. كما تستعرض جذور الإقصاء السياسي للنساء، وتفكك البنى القانونية والثقافية التي كرّسته، ثم تقدم خريطة طريق عملية لإعادة تموضع النساء كمكوّن رئيسي في عملية الانتقال السياسي والدستوري.

وترتكز على محاور أربعة مترابطة:

- تفكيك الإطار البنيوي للإقصاء النسوي
- إصلاح المنظومة الدستورية والانتخابية
- العدالة الانتقالية الجندرية
- بناء مؤسسات تمكينية وآليات مراقبة مستدامة

تهدف ورقة السياسات هذه والتي تمت صياغتها بناء على جهود وحوار طويل وشاق لقيادات نسوية في مناطق شمال شرقي سوريا إلى تقديم إطار سياساتي شامل لدمج العدالة الجندرية في عملية التحول الدستوري والسياسي في سوريا.

ثانياً: الخلفية والسياق

منذ اندلاع الأزمة السورية وما تبعها من تحولات سياسية واجتماعية عميقة، برزت النساء السوريات كفاعل رئيسي في الحراك المدني والسياسي وكقوة اجتماعية وحقوقية أسهمن في توثيق الانتهاكات والمناصرة الحقوقية والعمل الإغاثي وبناء مبادرات محلية، غير أن حضورهن ظل محدودًا في مواقع صنع القرار بسبب عجز البنى القانونية والدستورية عن ترجمة هذا الدور إلى تمثيل مؤسسي حقيقي.

تسعى هذه الورقة إلى تحليل العوامل التي حدّت من المشاركة النسوية، ومناقشة الآليات المقترحة لضمان حضور فعّال للنساء في مؤسسات الدولة المقبلة، مع إبراز أهمية دمج البعد الجندري في كل مراحل العملية الانتقالية، من كتابة الدستور إلى الانتخابات وصنع السياسات العامة.

إن إعادة بناء سوريا الجديدة تتطلب صياغة عقد اجتماعي جديد يستند إلى المساواة والعدالة الجندرية بوصفهما حجر الأساس للديمقراطية. فالمرأة السورية لم تكن يوماً هامشية في النضال الوطني، لكن تغييبها الممنهج عن دوائر القرار شكّل أحد أبرز أوجه الإقصاء البنيوي الذي عانت منه الدولة والمجتمع على السواء بسبب هيمنة السلطة المركزية على المجال العام عبر منظومة قانونية قائمة على الإقصاء المتعمد عبر:

- قوانين انتخابية لا تضمن الكوتا النسوية
- إعلان دستوري يفتقر إلى نص صريح حول المساواة الجندرية
- سلطة تنفيذية تحتكر القرار السياسي والتعيينات

بالمقابل، كشفت التحركات النسوية في السنوات الأخيرة عن وعي متنامٍ بضرورة الانتقال من خطاب المظلومية إلى خطاب المشاركة والعدالة، أي من موقع "المطالِبة بالحقوق" إلى "شريكة في إعادة تأسيس الدولة".

ثالثاً: المنهجية

تعتمد هذه الورقة على منهجية نوعية تحليلية شاملة تهدف إلى دراسة دور النساء في بناء سوريا الجديدة خلال المرحلة الانتقالية، من خلال متابعة مستمرة للأحداث منذ اندلاع النزاع السوري وحتى اليوم، مع التركيز على التحديات التي واجهت النساء في مختلف المناطق السورية، بما في ذلك الساحل، السويداء، شمال شرقي سوريا، ومناطق أخرى.

- **مصادر البيانات**

1- الأنشطة الميدانية والتنظيمية للمنظمة: تحليل نتائج ورش العمل، الجلسات الحوارية، ومبادرات التمكين القانوني والسياسي التي نفذتها المنظمة في مناطق مختلفة من سوريا.
2- المتابعة الإعلامية: رصد وتوثيق التغطية الإعلامية المحلية والإقليمية لقضايا النساء، العنف السياسي، التهجير، والتمثيل النسوي في المؤسسات الرسمية والخاصة منذ اندلاع النزاع وحتى اليوم.
3- المتابعات الميدانية والتقارير التنظيمية: مراجعة التقارير الدورية للمنظمة حول مشاركة النساء في المجتمع المدني وصناعة القرار، بالإضافة إلى تقييم أثر المبادرات المحلية على تعزيز التمثيل النسوي.
4- المصادر الثانوية والدراسات المقارنة: الاطلاع على التجارب الإقليمية (تونس، العراق، الأردن، لبنان) وأحدث الدراسات والتقارير المتعلقة بالعدالة الجندرية والكوتا النسوية، لاستخلاص الدروس العملية القابلة للتطبيق في سوريا.
5- الأدوات القانونية الرسمية: تم اعتماد الإعلان الدستوري المؤقت وقانون الانتخابات الصادر عن السلطات السورية الانتقالية كمرجعية تحليلية أساسية، لدراسة نصوص هذه الوثائق ومقارنتها مع مبادئ العدالة الجندرية، وتقييم مدى فعاليتها في ضمان تمثيل النساء وحمايتهن من الإقصاء السياسي.

- **طرق التحليل:**

1- تحليل نوعي للممارسات والتحديات: دراسة آثار النزاع المستمر، سقوط النظام، والتحولات السياسية والاجتماعية على مشاركة النساء في مختلف المناطق.
2- التحليل البنيوي والمؤسسي: رصد أنماط الإقصاء البنيوي والثقافي والقانوني والمؤسسي للنساء في مؤسسات الدولة والمجتمع المحلي.

3- التحليل القانوني والنقدي: فحص نصوص الإعلان الدستوري المؤقت وقانون الانتخابات لتحديد الثغرات القانونية ونقاط القوة والقصور فيما يتعلق بتمثيل النساء، وربط ذلك بالممارسات الفعلية على الأرض.
4- التحليل المقارن: مقارنة التجارب السورية المختلفة بين المناطق المتنوعة، وربطها بالدروس المستفادة من التجارب الإقليمية لضمان استراتيجية شاملة لتمكين النساء.

ضمان المصداقية:

1- التثليث (Triangulation): دمج نتائج الأنشطة الميدانية، المتابعة الإعلامية، المصادر الثانوية، والتحليل القانوني لضمان موثوقية النتائج.
2- تحديد حدود البحث: تشمل بعض القيود على الوصول إلى مناطق معينة أو نقص البيانات الرسمية، ما قد يؤثر على إمكانية تعميم النتائج بشكل كامل.

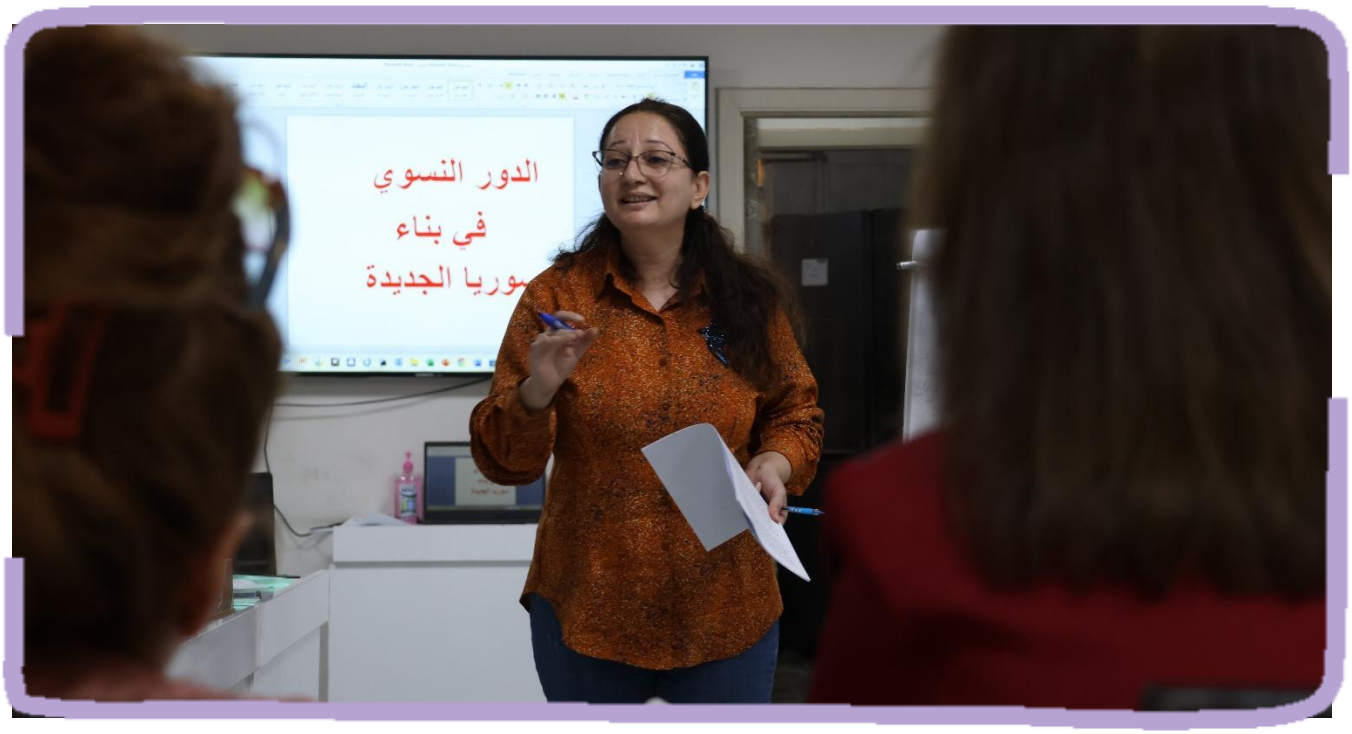

رابعاً: الإطار المفاهيمي - العدالة الجندرية كمدخل للشرعية السياسية

تعرّف الورقة العدالة الجندرية بأنها نظام من القيم والسياسات والمؤسسات التي تضمن توزيعاً عادلاً للسلطة والموارد والفرص بين الجنسين، استناداً إلى مبدأ المواطنة لا الامتياز البيولوجي أو الثقافي.

تقدم هذه الورقة أيضاً رؤية شاملة للعدالة الجندرية، تتجاوز مجرد المساواة الشكلية إلى المشاركة الفعلية في إنتاج القرار السياسي والاجتماعي. فالحق في المشاركة ليس منحة، بل هو تجسيد لكرامة الإنسان كما جاء في أحد النقاشات التي وثّقتها الورقة الأصلية: "الحق هو المساواة والعدالة للحفاظ على كرامة الإنسان. هو شيء مكتوب بين الشعب والسلطة." يتقاطع هذا المفهوم مع مبادئ الدستور الحديث الذي يجب أن يراعي التنوع والتوازن الجندري واختلاف الأديان والثقافات، إذ لن تنال الدولة شرعيتها إلا إذا التزمت بحقوق الإنسان كاملة دون تمييز.

ومن هذا المنطلق، لا تُختزل العدالة الجندرية في الكوتا أو التمثيل العددي، بل في:

- إدماج النوع الاجتماعي في التشريعات والسياسات
- المساواة في الوصول إلى الموارد العامة
- العدالة في توزيع السلطة والمساءلة

بالتالي فالعدالة الجندرية هنا ليست ترفاً سياسياً بل شرطاً تأسيسياً للديمقراطية: فالدولة الناشئة على أنقاض نزاع طويل ودامٍ لا تكتسب شرعيتها إلا إذا عكست توازن قواها المجتمعية داخل مؤسساتها الدستورية.

> **العدالة الجندرية ليست مطلباً فئوياً... بل شرط لشرعية الدولة الجديدة.**

خامساً: تحليل الواقع البنيوي للمشاركة النسوية

تُظهر نتائج الجلسات الحوارية واللقاءات مع القيادات النسوية السورية أن الإقصاء النسوي في سوريا ذو طابع مركب:

1. الإقصاء البنيوي

يتجسد في الإصرار على بنية الدولة المركزية، وهيمنة الأجهزة الأمنية على الحياة السياسية والتي أدت إلى غياب أي مظهر لهذه الحياة منذ سقوط النظام السابق، ما أدى إلى تعطيل الحياة الحزبية والنقابية والنسوية.

2. الإقصاء الثقافي

من خلال اعتماد سرديات ثقافية تكرس الأدوار النمطية للنساء والثقافة الأبوية مرة أخرى، وإعادة إنتاج مفاهيم دونية حول المرأة عبر المناهج والإعلام والخطاب الديني المتطرف.

3. الإقصاء القانوني

يكرسه قانون الأحوال الشخصية، وضعف النصوص الضامنة لحقوق النساء في الإعلان الدستوري المؤقت، وغياب أي آلية تنفيذية لتطبيق الكوتا.

4. الإقصاء المؤسسي

الذي يظهر جلياً من خلال غياب النساء عن مفاصل صنع القرار (الحكومة، المجالس المحلية، القضاء)، إضافة إلى محدودية الدعم الدولي الموجه لبرامج القيادة النسوية السياسية.

سادساً: قراءة نقدية للإعلان الدستوري وقانون الانتخابات

1. الإعلان الدستوري:

رغم أنه يُعد المرجعية العليا في المرحلة الانتقالية، إلا أنه لم يتضمّن نصاً واضحاً حول المساواة بين الجنسين أو تمثيل النساء في السلطات الثلاث. كما أن تركيزه على "وحدة الدولة" و "صلاحيات السلطة التنفيذية" عزز منطق المركزية وأقصى الفاعلين المحليين، وفي مقدمتهم النساء.

التحليل:

الشرعية الدستورية لا تُبنى على التوافق الشكلي، بل على التمثيل الشامل. وغياب البعد الجندري يُضعف شرعية أي نص دستوري انتقالي، الذي يجب أن يراعي التنوع والتوازن الجندري، ويضمن الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية للنساء دون تمييز. كذلك، يُشكل الإعلان الدستوري أداة تنظيمية للمرحلة الانتقالية، من خلال تحديد مدة الحكم وصلاحيات الجهات المؤقتة وآليات العدالة الانتقالية. ومع ذلك، تشير التجربة السورية إلى قصور في هذه الآليات، حيث تم تعيين بعض أعضاء السلطة التنفيذية بتأثير مركزي، مما أفضى إلى إقصاء النساء والعديد من مكونات المجتمع عن مواقع القرار.

التوصيات:

- إدراج مادة صريحة حول المساواة الجندرية.
- ضمان تمثيل نسوي لا يقل عن 30% في اللجنة الدستورية وفي هيئات الحكم الانتقالي عبر إصلاح القوانين الانتخابية والدستور.
- تقييد التعيينات التنفيذية المركزية التي تؤدي إلى تهميش النساء.
- تطوير برامج تمكين قانونية، سياسية، واقتصادية للمرشحات، مع دعم الإعلام المستقل.

2. قانون الانتخابات:

أظهر القانون قصوراً مزدوجاً:

- غياب الضمانات القانونية لتمثيل النساء
- غياب آليات الحماية من العنف السياسي
- آليات التمويل الانتخابي غير المتكافئ

التوصيات:

- تعديل القانون لفرض كوتا نسوية إلزامية (30%)

- تأسيس لجنة نزاهة انتخابية مستقلة تضم نساء بنسبة لا تقل عن الثلث
- سن تشريع خاص لحماية المرشحات من العنف والتهديد السياسي والإعلامي

3. الممارسات الإقصائية للسلطة:

تجلت في سياسات التعيين المركزي التي منحت مواقع القرار لشخصيات محسوبة على دوائر السلطة، ما حرم النساء والمكونات المحلية من فرص المشاركة.

التوصية:

- تقييد صلاحيات التعيين، واعتماد آليات شفافة تعتمد الكفاءة والتوازن الجندري.

سابعاً: العدالة الانتقالية من منظور جندري

العدالة الانتقالية في الحالة السورية لا يمكن أن تكون تقنية قانونية فحسب، بل عملية اجتماعية - سياسية تُعيد الاعتبار للضحايا، وتُعيد بناء الثقة بين الدولة والمجتمع.

ويشمل البعد الجندري للعدالة الانتقالية:

- توثيق الانتهاكات ضد النساء (عنف سياسي، تهجير قسري، اعتقال تعسفي)
- إشراك النساء في لجان الحقيقة والمصالحة
- ضمان التعويضات العادلة للضحايا من النساء
- ربط العدالة الانتقالية بالإصلاح القانوني والدستوري لضمان عدم تكرار الانتهاكات

> تمكين النساء هو حجر الأساس لبناء عقدٍ اجتماعي جديد قائم على المساواة.

ثامناً: بناء منظومة تمكينية ومؤسسات مراقبة

1. المرصد الوطني المستقل:

هيئة وطنية دائمة لرصد العنف السياسي ضد النساء وتوثيقه، تضم منظمات مدنية وخبراء قانونيين، وتصدر تقارير فصلية للعلن.

2. شبكات المحاميات الحقوقيات:

تشكيل فرق قانونية للدفاع عن حقوق النساء في الانتخابات وفي تولي المناصب العامة، وتقديم دعم قانوني مجاني للمرشحات.

3. الإعلام النسوي المستقل:

تعزيز دور الإعلام البديل كمنصة لمناصرة قضايا النساء وكشف ممارسات الإقصاء السياسي، وتدريب الصحفيات على التغطية الحساسة جندرياً.

4. التمكين الاقتصادي والسياسي:

إطلاق برامج دعم اقتصادي للنساء في مختلف المناطق، وتدريبات متخصصة في القيادة والمناصرة وبناء التحالفات السياسية.

تاسعاً: التجارب المقارنة والدروس المستفادة

- تونس: جعلت المساواة مبدأً دستورياً وأدرجت الكوتا الأفقية والعمودية في الانتخابات.
- العراق: فرضت كوتا 25% رغم هشاشة البنية السياسية.
- الأردن: اعتمد إصلاحاً تدريجياً مع دعم ملكي مباشر.
- لبنان: الحواجز المجتمعية تفوقت على النصوص القانونية.

أما الدروس المستفادة:

- لا تكفي النصوص الدستورية دون إرادة سياسية.
- العدالة الجندرية تتطلب آليات إلزامية للمساءلة.
- الانتقال الديمقراطي لا ينجح دون توازن بين المشاركة والتمثيل الفعلي.

تشير المقارنة الإقليمية إلى أن الإرادة السياسية المؤسسية هي العامل الحاسم في تحويل النصوص الدستورية إلى واقع تمثيلي فعلي.

> إقصاء النساء عن القرار السياسي يعني إضعاف الدولة لا حمايتها.

عاشراً: خريطة طريق للعدالة الجندرية في سوريا الجديدة

الإصلاح الدستوري:

يُعدّ الدستور حجر الزاوية في بناء الشرعية السياسية الجديدة، ولذلك ينبغي أن يتضمّن نصوصاً صريحة تُقرّ بالمساواة الجندرية وتُدرج الكوتا النسوية في مؤسسات الحكم الانتقالي واللجنة الدستورية بنسبة لا تقل عن 30%. إن إدراج هذا المبدأ في الوثيقة الدستورية يؤسس لشرعية قائمة على التوازن والمواطنة، لا على الامتيازات أو الأعراف الذكورية، ويُعيد تعريف العلاقة بين السلطة والمجتمع على قاعدة العدالة والمشاركة المتكافئة.

إصلاح القانون الانتخابي:

لا يمكن تحقيق تمثيل نسوي فعّال دون تعديل القوانين الانتخابية لتكريس مبدأ المساواة في الترشح والوصول إلى مواقع القرار. يتطلّب ذلك فرض كوتا إلزامية للنساء بنسبة لا تقل عن 30% في المجالس المنتخبة، إلى جانب سنّ تشريع خاص لمكافحة العنف السياسي ضد المرشحات، وتأسيس لجنة نزاهة انتخابية مستقلة تضم نساء بنسبة لا تقل عن الثلث لضمان الشفافية والمساءلة.

العدالة الانتقالية الجندرية:

ينبغي أن تتبنى سوريا الجديدة مقاربة شاملة للعدالة الانتقالية تأخذ في الحسبان الانتهاكات التي تعرّضت لها النساء خلال سنوات الصراع، من اعتقال وتعذيب وتهجير وعنف سياسي. ويتطلب ذلك إنشاء لجان توثيق جندرية خاصة، وضمان مشاركة النساء في لجان الحقيقة والمصالحة، مع اعتماد برامج تعويض وإنصاف تراعي الأثر المتعدد لهذه الانتهاكات على النساء والمجتمعات المحلية. فالمصالحة الحقيقية لا تُبنى إلا على الاعتراف والمساءلة والإنصاف.

الإعلام والمجتمع المدني:

يلعب الإعلام دوراً محورياً في تشكيل الوعي العام وتغيير الصورة النمطية للمرأة، لذا يجب دعم إعلام نسوي ومستقل يُعنى بمراقبة الخطاب العام وكشف الممارسات الإقصائية. كما ينبغي تمكين منظمات المجتمع المدني النسوية من إنشاء منصات رقمية لتوثيق العنف السياسي ضد النساء، وتدريب الصحفيات والناشطات على التغطية الحساسة جندرياً والمناصرة الإعلامية لقضايا المساواة والتمثيل.

التمكين الاقتصادي:

لا يمكن تحقيق العدالة الجندرية دون استقلال اقتصادي يتيح للنساء المشاركة الحرة في الحياة العامة. لذلك من الضروري إطلاق برامج تمويل صغيرة ومتوسطة تستهدف النساء في مختلف المناطق، وتوفير تدريبات متخصصة في القيادة والمناصرة وإدارة الحملات السياسية. لأن تمكين النساء اقتصادياً وسياسياً هو الضمان الحقيقي لاستدامة العدالة الجندرية وتحوّلها من شعار إلى ممارسة مؤسسية.

الخاتمة:

تُظهر هذه الدراسة أن بناء سوريا الجديدة لا يمكن أن يتحقق من دون دمج فعلي للنساء في العملية السياسية والاجتماعية، ليس بوصفهن فئة تحتاج إلى تمثيل رمزي، بل كقوة فاعلة في صياغة مستقبل الدولة والمجتمع. فالعدالة الجندرية ليست مطلباً حقوقياً فحسب، بل شرط أساسي لتحقيق العدالة الانتقالية وبناء شرعية سياسية مستدامة.

لقد بينت التجربة السورية أن إقصاء النساء عن دوائر صنع القرار كان من أبرز مظاهر هشاشة النظام السياسي وغياب التوازن المجتمعي، كما أظهرت المقارنات الإقليمية أن المشاركة النسوية الفاعلة تسهم في تعزيز الاستقرار، وترسيخ مفاهيم المواطنة، والمساءلة، والحكم الرشيد.

إن تمكين النساء في المرحلة الانتقالية لا يقتصر على تعديل القوانين أو فرض كوتا انتخابية، بل يتطلب تحولاً ثقافياً ومؤسساتياً شاملاً يُعيد تعريف العلاقة بين السلطة والمجتمع على أساس المساواة والكرامة الإنسانية.

من هنا، فإن أي مشروع لإعادة بناء الدولة السورية ينبغي أن يضع العدالة الجندرية في صميم رؤيته الدستورية والتنموية، بوصفها مدخلاً لبناء دولة ديمقراطية عادلة تُعبر عن جميع مواطنيها دون تمييز، وأن بناء سوريا الجديدة يتطلب تحولاً جذرياً في مفهوم الدولة والمواطنة، بحيث تُبنى الشرعية السياسية على العدالة الجندرية لا على المركزية السلطوية. لا تمثل النساء السوريات فئة تبحث عن تمثيل رمزي، بل يشكلن قوة مجتمعية وفكرية قادرة على إعادة هندسة العقد الاجتماعي. والعدالة الجندرية ليست غاية أخلاقية فحسب، بل شرط لبقاء الدولة وتماسكها في وجه الانقسام، وبمعنى آخر: لن تكون سوريا الجديدة ديمقراطية ما لم تكن عادلة جندرياً.

عن GAV:

GAV للإغاثة والتنمية هي منظمة غير حكومية وغير ربحية، ذات قيادة نسائية تنشط في المناطق الشمالية الشرقية من سوريا، كما تملك تسجيلاً في فرنسا. تعمل GAV على تحقيق الاستقرار على مختلف المستويات في مجالات عملها. وتدعم القطاعات المختلفة من خلال برامجها، مثل التعليم، وبناء القدرات، ودعم الأمن الغذائي، وبناء السلام والاستقرار، كما تنشط المنظمة أيضًا في مجال التوعية الصحية.

تعمل المنظمة بشكل وثيق مع المجتمعات المحلية لدعم العمل المدني ونبذ ثقافة التطرف العنيف والدعوة إلى السلام والتعايش المشترك من منظور نسوي.